فيما الجامعة العربية تحذر من تدهور الوضع الإنساني

المواطن اليمني على شفا جرفٍ هار.. وأحزابه منشغلة بممارسة الكيد السياسي

نقطة حرجة وصل إليها وضع المواطن اليمني المغلوب على أمره في ظل أزمة هو الخاسر الأكبر فيها بل هو من يدفع ثمنها يوميا وهو ما دفع جامعة الدول العربية إلى التحذير من تدهور الوضع الإنساني في اليمن ، بسبب انعدام الأمن الغذائي والذي تضاعف خلال العامين الماضيين ، حيث يعاني نحو ٥ ملايين نسمة " أي ربع سكان اليمن " من انعدام الأمن الغذائي ، مما كان له الأثر البالغ على تردي الأوضاع في مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية ، هذه المؤشرات الكارثية لم تلق أذانا صاغية عند ساسة همهم الأول والأخير حصد الغنائم والكراسي معا تاركين شظف العيش والبؤس والفقر والحرمان لمن يزايدون باسمه ويتباكون عليه ،صرخات اليمنيين وآلامهم شعر بها أناس من غير أبناء جلدتهم وحذروا من تبعاتها ساسة من خارج حدودهم بل وقارتهم.. مفارقة عجيبة تجعل ساستنا وأحزابنا يدفنون رؤوسهم بالتراب كالنعام .

■ ،،الثورة/ عبدالله الخولاني

● برنامج الأغذية العالمي حذر من انعدام الأمن الغذائي في اليمن، والدخول في كارثة إنسانية جراء تفاقم الجوع بين السكان مؤكدا أن ٤٥٪ من سكان اليمن لا يملكون ما يكفي من الطعام، ويعاني نصفهم من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى مساعدة طارئة عاجلة كما أن أكثر من 10 ملايين نسمة يحتاجون إلى مساعدات طارئة عاجلة، مشيرا إلى وجود واحد من كل ثلاثة أطفال يعانون من سوء التغذية الحاد في الحديدة وحجة، ومستويات قابلة للمقارنة مع بعض المناطق في الصومال.

وأشارت المنظمة إلى أن الأسباب التي قادت إلى تفاقم مشكلة الجوع في اليمن تتمثل في ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، إلى جانب الاضطرابات السياسية والعنف

خوف غذائي

فيما كشف مشروع الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الذي أعدته الحكومة اليمنية بالتعاون مع المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء بواشنطن،عن أن ما نسبته ٣٢,١٪ من سكان اليمن غير آمنين غذائياً، وذلك يعني أن حوالي ثلث اليمنيين أو ٧,٥ مليون شخص يعانون من الجوع ولا يوجد لديهم أغذية كافية، كما أن ٥٧,٩٪ من جميع الأطفال يعانون من سوء التغذية وهو ما يعيق التطوّر المستقبلي للمجتمع والاقتصاد اليمني.

وترى إستراتيجية الأمن الغذائي أن النمو الاقتصادي الذي يحسّن من دخول المواطنين هو أهم المحركات لتحقيق الأمن الغذائي كما سيكون النمو الاقتصادي السريع في القطاعات الواعدة والتحوّلات في الاقتصاديات الريفية والحضرية أموراً ضرورية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام في اليمن.

ووفقا للإستراتيجية فإن الإنتاج الزراعي يستهلك ٩٣٪ من المياه في اليمن حيث يتم استخدام المياه الجوفية لري أكثر من ٧٥٪ من الأراضي المروية وهو ما يساهم بشكل كبير في التناقص السريع لمستويات المياه الجوفية،وهو ما يتطلب أن يعتمد النمو الزراعي على زيادة إنتاجية المياه.

وأشارت إلى أن قطاع الاصطياد يلعب دوراً هاماً في اقتصادات المناطق الساحلية ويمثّل ثاني أهم القطاعات التصديرية في مجال تصدير السلع وبالرغم من ذلك انخفضت الإنتاجية في قطاع الأسماك بشكل حادّ حيث تعتبر عمليات تسويق ومعالجة الأسماك غير كفؤة.

نمو يفيد الفقراء

وتضيف أن التباين بين الريف والحضر يزداد حيث يزيد عدد الأشخاص غير الآمنين غذائياً الذين يعيشون في المناطق الريفية بأكثر من خمس مرات، ضعف الذين يعيشون في المناطق الحضرية حيث تبلغ نسبة انعدام الأمن الغذائي ٣٧,٣٪ في الريف مقابل ١٧,٧٪ في الحضر مطالبة بضرورة تحقيق معدلات نمو سريعة تفيد الفقراء والأشخاص غير الآمنين غذائياً كون النمو السكاني في اليمن يعتبر أحد أعلى المعدّلات في العالم حيث وصل معدّل النمو السكاني إلى ٣٪ خلال السنوات الأخيرة وترتفع معدّلات الخصوبة في الريف بأكثر من طفلين اثنين عنه في المناطق الحضرية.

أقل نموا

تصنف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً بل وتصنف بثالث أفقر بلدان المنطقة ,ويأتي ترتيبها ١٥١ من مجموع البلدان ١٧٧ التي احتواها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما أن ١٥,٧٪ من اليمنيين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش ٤٥,٢٪ منهم بأقل من دولارين يوميا. وتستورد اليمن حوالي ٧٥٪ من احتياجاتها الغذائية بما فيها ٢,١ مليون طن من الحبوب سنويا، وتشمل الحبوب التي تنتجها اليمن الذرة والدخن والشعير.وتستغل معظم الأراضي والمياه المتوفرة بزراعة القات الذي يصفه البعض بالعائق الرئيسي أمام تقدم اليمن.

وتقول وزارة الزراعة في أحدث بياناتها أن استهلاك القات في اليمن له أثر عميق في مسألة تراجع الأمن الغذائي وأن ٤٢٪ من السكان ومن سن العاشرة فما فوق يتناولون القات -بحسب مسوحات صحة الأسرة - ٢٥٪ منهم من الرجال. وتضيف أن اليمن من أفقر البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجمالي دخل قومي سنوي يقدر بـ٥٤٤ دولارا أميركيا و٨ دولارات لكل فرد من مساعدات التنمية الخارجية.

القات

وتقول الحكومة أن التحوّل من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى التي تعتبر أكثر ربحية ساهم في تراجع إنتاجية القمح في اليمن الذي تستحوذ زراعة الحبوب فيه على أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة بينما يتم استيراد حوالي ٩٠٪ من استهلاك الحبوب ,وتعترف الحكومة اليمنية بالصعوبات التي تواجه تطوير قطاع خاصة قلة الأراضي الصالحة للزراعة والبالغة "٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي" وشحه مصادر المياه وقلة الائتمان والاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والتسويق حيث وصل نصيب الزراعة إلى ١,٢٥٪ فقط من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد ,حيث تركّز الدعم المالي الحكومي للزراعة على دعم العلف والأسمدة ووقود الديزل لتشغيل الحرّاثات ومضخّات المياه .

وخلص تقرير برنامج الغذاء العالمي إلى أن اليمن بحاجة إلى المحافظة على معدل نمو للناتج المحلي بـ٥٪ في السنة كي يتسنى له تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ م.

الحبوب

تعد الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية الغذائية في اليمن ، بل أهميتها في تنام مستمر عاماً بعد آخر، نظرا للتغير في النمط الاستهلاكي وهو ما يؤكد أن الحبوب وخاصة القمح أصبح الغذاء الرئيسي في البلاد في حيث ارتفعت الكميات المستهلكة إلى مليوني وهو ما يؤكد الأهمية الإستراتيجية للتوسع في إنتاج القمح كغذاء رئيس للمواطنين ويؤكد الدكتور علي العسلي أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء على ضرورة الاهتمام بزيادة إنتاج المحاصيل وخاصة القمح لما يمثله من أهمية بالغة في توفير العملة الصعبة نتيجة الاستيراد لتغطية العجز المستمر و تكاتف الجهود لوقف التناقص في نصيب الفرد من الحبوب بوصفها سلع ضرورية ومن أهم مصادر الطاقة كمرحلة أولى والعمل على زيادة الإنتاج لزيادة الاستهلاك من الحبوب والتعويض عن عملية الاستيراد و بتنمية إنتاج المحاصيل ذات الأهمية النسبية لمواجهة الزيادة المضطردة في الاستهلاك،وعودة دعم الدولة لهذه المحاصيل في ظل الأزمات الغذائية والمالية الحاصلة في العالم.

فشل

ويشير إلى أن اليمن لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة السلع الزراعية الغذائية الهامة كالقمح (والذي يعتبر من المنتجات الغذائية الإستراتيجية). كما أنها لم تصل إلى نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات.ويضيف أن الاستهلاك من الحبوب بلغ مليوني طن والذي يشكل حوالي ١,٨ ٪ من الاستهلاك العربي حيث تحتل اليمن تحتل مرتبة متدنية قياساً بالمستوى العربي أو العالمي من حيث متوسط نصيب الفرد السنوي من الحبوب حيث بلغ ٢٤ كجم/ ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي على المستوى العربي من الحبوب ٣٢٧ كجم ، بينما بلغ متوسط الفرد على المستوى العالمي ٣٠٤كجم . وهذا يبين انخفاض متوسط نصيب الفرد من الحبوب في اليمن ، الأمر الذي يستوجب العمل على زيادة الإنتاج من الحبوب لمواجهة الطلب على الحبوب وتقليل الواردات

خطوات

ووفقا لأستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء الدكتور شبير الحرازي فإن على الحكومة القيام بعدد من الخطوات لتحقيق الأمن الغذائي منها مواجهة مشكلة ندرة المياه التي تمثل التحدي الأكبر التي تواجهه الزراعة اليمنية من خلال الاستمرار في إتباع سياسات حصاد المياه والتوسع في إنشاء السدود والحواجز والموانع والمسطحات المائية ، وإصدار تشريع يمنع حفر الآبار العشوائية وبحيث لا يتم الحفر إلا بموافقة أعلى سلطة في البلاد ومواجهة مشكلة التصحر من خلال التوسع في زراعة الأشجار ومصدات الرياح في مناطق الكثبان الرملية .مشددا على أهمية منح مزارعي الحبوب العديد من الامتيازات مع ضمان تحقيق الآليات السعرية والائتمانية والتقنية والاستمرار في اتباع سياسات حصاد المياه من خلال التوسع في إنشاء السدود والحواجز المائية خاصة في مناطق إنتاج الحبوب والقيام بالدراسات العلمية لواقع ومستقبل المتغيرات الرئيسية ذات العلاقة بإنتاج الحبوب.

السفراء العرب في جنيف يدعمون انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية

■ .صنعاء / سبأ

عاد الى صنعاء أمس وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب الكثيري بعد مشاركته في جولة مفاوضات انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية واللقاءات الاخرى التابعة لها.

واوضح الوزير الكثيري لـ(سبأ) انه تمخض عن جولة المفاوضات واللقاءات التي قام بها الفريق اليمني احراز تقدم كبير فيما تبقى من مواضيع في مسودة تقرير فريق العمل وتم الاتفاق على المسودة النهائيه والعرض الاخير للخدمات وسيرفع قريبا.

لافتا الى انه تم التوقيع على اتفاقية مع منظمة (الواي بو) لتقديم مساعدات فنية لليمن كما عقد اجتماعا مع نائب مدير عام منظمة التجارة العالمية يتعلق بتنفيذ المساعدات الفنية التي تقدمها المنظمة تحت ما يسمى الاطار المتكامل.

كما تم التباحث مع رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية حول الوسائل التي ستكفل العضوية الكاملة لليمن في الاجتماع المزمع عقده منتصف يونيو القادم.

ولفت الكثيري الى انه تم عقد اجتماع خاص بناء على طلب اليمن لمجموعة السفراء العرب لدى الامم المتحدة في جنيف لعرض الموقف اليمني وطلب دعم الدول العربية لمساندتها حول المفاوضات مع اوكرانيا إزاء الطلبات المجحفة التي تقدمت بها في المنتجات الزراعية والصناعية .

واشار الى ان السفراء العرب عرضوا الموقف العربي الموحد الذي سيقومون به لمساندة اليمن لاتمام المفاوضات النهائية مع اوكرانيا حتى تستكمل المفاوضات ..مؤكدا ان اليمن طلبت دعم كافة دول العالم والمنظمات ازاء ذلك كما ان هناك اجماعا كاملا لتأييد دخولها في عضوية منظمة التجارة العالمية.

استقبل السفير الهندي ووفداً استثمارياً تركياً

وزير الكهرباء يؤكد ضرورة بناء شراكة يمنية تركية في مجال الطاقة المتجددة

■ ،،الثورة/ خليل المعلمي

رحب الدكتور صالح سميع وزير الكهرباء والطاقة أمس الأحد أثناء لقائه بوفد استثماري تركي، بالاستثمارات التركية في بلادنا في مجال الكهرباء والطاقة.

وأكد أثناء استقباله للوفد المكون من شركتي "جاما وبوجا" التركيتين وبحضور السفير التركي بصنعاء، فضلي تشورمان أن بلادنا بحاجة إلى دعم الأشقاء والأصدقاء، للنهوض بقطاع الكهرباء، وقال: نحن نطمح إلى بناء شراكة يمنية تركية حقيقية وعلى وجه الخصوص في مجال الطاقة المتجددة ..

مضيفاً أن قطاع الكهرباء سيشهد عملية إحلال لمنظومة الكهرباء الوطنية إذ أن عمرها الافتراضي قد شارف على الانتهاء سواء على صعيد التوليد أو النقل أو التوزيع..

وأشار الدكتور سميع إلى ضرورة أن يكون للشركات التركية دور مهم في هذه المشاريع سواء من خلال هاتين الشركتين أو من خلال شركات تركية أخرى.. مشيداً بما تتمتع به الشركات التركية من خبرة وجودة وهذا يظهر من خلال تنفيذها لمشاريع استراتيجية في عدد من دول العالم المختلفة.

من جانبه أكد السفير التركي فضلي تشورمان حرص بلاده على دعم جهود الحكومة اليمنية من خلال تقديم الاستشارات والإمكانات التركية عبر الشركات التركية وذلك للنهوض بقطاع الكهرباء في بلادنا.. مشيراً إلى خصوصية العلاقات اليمنية التركية الضاربة جذورها في عمق التاريخ..

وخلال اللقاء قدم مندوبا الشركتين التركيتين عرضاً تفصيلياً عن تاريخ الشركتين في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية والتي تم تنفيذها في مختلف دول العالم وكذلك إمكانيات الشركتين التصنيعية في قطاع الكهرباء.. مبديين رغبتهم وتطلعهم للاستثمار في مجال الكهرباء والطاقة في اليمن خاصة وأن هاتين الشركتين تعتبران من الشركات العملاقة في تركيا ولديها مشاريع كثيرة في الشرق الأوسط وفي روسيا وتمتلك خبرة كبيرة تمتد لعقود.

من جهة أخرى ناقش الدكتور صالح سميع وزير الكهرباء والطاقة أمس مع السفير الهندي بصنعاء مجالات التعاون المشترك بين البلدين الصديقين.

وتطرق اللقاء إلى آفاق التعاون الحالي والمستقبلي بين اليمن والهند في مجال الكهرباء والطاقة وكذلك مناقشة عمل الشركات الهندية في اليمن.

وأشاد الوزير بالشركات الهندية العاملة في بلادنا وأبدى استعداده لتذليل أي صعوبات قد تواجه عمل هذه الشركات.. مشدداً على ضرورة قيام هذه الشركات بانجاز المشاريع الموكلة إليها في الأوقات المحددة.

من جهته ثمن السفير الهندي جهود وزير الكهرباء والطاقة في تشجيعه للاستثمارات الأجنبية ومنها الشركات الهندية ورعايته لها.. مؤكداً أن المستقبل سيشهد مزيداً من التقدم في تطوير علاقات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات.

لقاء موسع بين وزارة التخطيط وممثلي القطاعات "العام والمختلط والخاص"

■ ،،صنعاء - سبأ

أكدت وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور أهمية إدماج النوع الاجتماعي في خطة الاستقرار المرحلي المزمن بعامين المعدة من قبل حكومة الوفاق الوطني .. مشيرة إلى التقدم المضطرد الذي أحرزته المرأة اليمنية على صعيد فرض إدماج النوع الاجتماعي في البرامج والخطط الحكومية .

وأشادت الوزيرة مشهور لدى حضورها أمس اللقاء الموسع بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وممثلي القطاعات "العام والمختلط والخاص" واللجنة الوطنية للمرأة والمكرس لمناقشة مسودة البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للعامين " ٢٠١٢م- ٢٠١٣م "، بإسهامات الدول المانحة وعلى رأسها مملكة هولندا في دعم إدماج مكون النوع الاجتماعي في اليمن ضمن البرامج والسياسات العامة والخطط الحكومية والتي كان آخرها الخطة الخمسية الرابعة للأعوام " ٢٠١٠م - ٢٠١٥م ".

وأشارت وزيرة حقوق الإنسان إلى أن برنامج الاستقرار المرحلي تضمن مكون إدماج النوع الاجتماعي كونه اعتمد على مرجعية الخطة الخمسية الرابعة .. لافتة إلى طبيعة الصعوبات التي تواجهها حكومة الوفاق الوطني في تمويل الخطط والبرامج الحكومية نتيجة شحة الإمكانيات واستمرار تداعيات الأزمة السياسية العاصفة التي شهدتها اليمن العام المنصرم .

من جهته أكد وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع المهندس عبدالله الشاطر أن الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي تولي قضية إدماج مكون النوع الاجتماعي في البرامج والخطط والسياسات العامة أهمية بالغة لاعتبارات تتعلق بترسيخ القناعات بأهمية إشراك المرأة اليمنية في عملية التنمية الشاملة كونها تمثل جزءاً حيويا من الطاقات البشرية والإبداعية الكامنة التي تزخر بها اليمن.

من ناحيتها أشارت مديرة برنامج السفارة الألمانية بصنعاء " شتيفاني شارف " أكد من جهته استعداد الحكومة الألمانية مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم اللازم لتعزيز إدماج مكون النوع الاجتماعي في البرامج والخطط الحكومية اليمنية .. منوها بالتقدم المحرز على صعيد إدماج النوع الاجتماعي في اليمن .

وأشاد شارف بالحرص الذي أبدته حكومة الوفاق الوطني في إدماج النوع الاجتماعي في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للعامين " ٢٠١٢م -٢٠١٣م " .

الحكم الرشيد بمؤسسة التعاون الفني الألمانية " جي، اى ، زد " الدكتورة ايفس قلو زيمابر إلى أن قضية إدماج النوع الاجتماعي في البرامج والخطط والسياسات العامة الحكومية يمثل أولوية في اتجاهات الدعم المقرة من قبل مؤسسة التعاون الفني الألمانية .. منوهة بالإنجازات التي حققتها المرأة اليمنية في هذا الصدد .

مستشار التعاون التنموي في السفارة الألمانية بصنعاء " شتيفاني شارف " أكد من جهته استعداد الحكومة الألمانية مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم اللازم لتعزيز إدماج مكون النوع الاجتماعي في البرامج والخطط الحكومية اليمنية .. منوها بالتقدم المحرز على صعيد إدماج النوع الاجتماعي في اليمن .

وأشاد شارف بالحرص الذي أبدته حكومة الوفاق الوطني في إدماج النوع الاجتماعي في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للعامين " ٢٠١٢م -٢٠١٣م " .

تنفيذي المهرة يناقش تقارير نشاط عدد من المكاتب بالمحافظة

■ ،، المهرة / سبأ

ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة المهرة في اجتماعه أمس برئاسة المحافظ علي محمد خودم عددا من التقارير والموضوعات المتعلقة بنشاطه.كما ناقش المكتب تقارير عن نشاط مكتب الخدمة المدنية والتأمينات ومكتب السياحة بالمحافظة ومركز المعلومات وفرع الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات وتقريرا عن الانضباط الوظيفي.كما استعرض المكتب التنفيذي تقريرا عن نشاط مكتب الصحة العامة والسكان ومعهد العلوم الصحية بالمحافظة، ووقف أمام عدد من القضايا واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

تكريم ١٥٠ عاملاً وعاملة في مارب بمناسبة عيد العمال العالمي

■ ،،مارب/ سبأ

كرمت محافظة مارب أمس ١٥٠ عاملاً وعاملة من المبرزين في مواقع العمل والإنتاج بمناسبة عيد العمال العالمي .

وفي حفل التكريم الذي نظمه مكتب الشئون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع فرع الاتحاد العام لعمال اليمن والغرفة التجارية والصناعية بمارب، أشار محافظ مارب رئيس المجلس المحلي سلطان بن علي العرادة إلى أهمية التكريم الذي يعد تقديرا للعمال في كافة مواقع العمل والإنتاج لجهودهم في البناء والتنمية والإنتاج واسهامهم الفاعل في تنمية الوطن ونهضته .

وأكد أن قضية العمال وحقوقهم في مقدمة اهتمامات الدولة وقيادة المحافظة .. مشددا على أهمية الالتفات بجدية إلى حقوقهم وتحسين مستوى معيشتهم وسن القوانين التي تحفظها وتكفل تطبيقها على أرض الواقع.

وكان مدير عام مكتب الشئون الاجتماعية والعمل حسين غالب أبو ناب أشار في كلمته إلى أن الاحتفال في كل عام بهذا اليوم ليس لمجرد الاحتفال، وإنما يمثل وقفة تقدير واحترام للعمال وإجلالا للأدوار التي يؤدونها لخدمة مجتمعهم .. مؤكدا أن هناك تشريعات جديدة في طريقها إلى النور لحفظ مزيد من الحقوق العمالية في مختلف مواقع البناء والإنتاج.

من جانبه طالب رئيس فرع اتحاد عمال اليمن بالمحافظة عبدالله مساعد أبو ناب بتثبيت العاملين المتعاقدين في القطاعات العامة والمختلطة والخاصة، إلى جانب إعداد لائحة أجور للعمال في الشركات الخاصة .

وفي ختام الحفل جرى تكريم العمال المبرزين كما أعلن عن منح الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن محافظ مارب درع الاتحاد من الدرجة الأولى تقديرا لمساندته للقضايا العمالية .